

Distr.  
GENERAL

A/C.5/48/78  
31 May 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
البند ١٢٣ من جدول الأعمال

### الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

### استمرار وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان في كمبوديا

#### تقرير الأمين العام

١ - بعد النظر في التقديرات المنقحة ذات الصلة بتنفيذ مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٤/١٩٩٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ بشأن استمرار وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان في كمبوديا، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية، رصد اعتماد قدره ٥٥٠ ٠٠٠ دولار رهنا بتقديم تقرير يتضمن مبررات تفصيلية. ويورد هذا التقرير معلومات عن برنامج أنشطة حقوق الانسان في كمبوديا ويتضمن تقديرات بمبلغ ١٠٠ ٨٣٤ ١ دولار للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ مع ذكر بعض مبررات اضافية.

ألف - برنامج أنشطة حقوق الانسان وموجز الأنشطة  
المنفذة في الفترة من ١ تشرين الأول/اكتوبر  
١٩٩٣ الى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤

٢ - في إطار الولاية المنشأة بالقرار ٢٥٤/١٩٩٣، وضع مركز حقوق الانسان برنامج أنشطة آخذا في اعتباره تجربة عنصر حقوق الانسان من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وتقييم حالة حقوق الانسان في كمبوديا الذي أجراه الممثل الخاص للأمين العام بشأن حالة حقوق الانسان في كمبوديا ومركز حقوق الانسان، بعد التردد على كمبوديا في بعثات متعددة، مع مراعاة طلبات حكومة كمبوديا المنتخبة حديثا.

٣ - وجرت باستفاضة مناقشة أنشطة البرنامج المقترحة مع السلطات الكمبودية وقدم الممثل الخاص للأمين العام نسخا من البرنامج الى رئيسي الوزراء، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون، ووزراء العدل؛ والاعلام؛ والتعليم، ووزيري الداخلية وكبار موظفي الحكومة الآخرين، وذلك في فترة بعثته الى كمبوديا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وجاءت تلك المناقشات تكملة للمشاورات التي أجراها المركز مع حكومة كمبوديا

الجديدة في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. بخصوص الوجود التنفيذي لمركز حقوق الانسان في كمبوديا.

٤ - ويرد أدناه وصف أنشطة البرنامج الرئيسية، في إطار الأهداف التي قررتها لجنة حقوق الانسان؛ وستمول هذه الأنشطة أساسا من الصندوق الاستئماني لبرنامج تعليم حقوق الانسان في كمبوديا. وقد صدر نداء لجمع الأموال في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وورد حتى الآن مبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار.

#### ١ - وضع وإدارة البرامج التعليمية

٥ - ستعد مواد إعلامية لتعزيز احترام وفهم حقوق الانسان لدى عامة الناس وجماعات مستهدفة محددة ولبناء الدعم لإعمال الإصلاحات الديمقراطية وإنشاء المؤسسات الديمقراطية. وسيكون من بين هذه المواد ملصقات ونشرات وأنواع أخرى من المطبوعات، حسب الاقتضاء، وكلها ترمي الى توعية الجمهور العام غير المتخصص بحقوق الانسان والآليات المتاحة لحمايتها على الصعيد الوطنية والدولية.

٦ - وسيعد المركز أيضا مواد سمعية وأخرى بالفيديو عن حقوق الانسان. وقد ثبت نجاح هذه المواد الشديد في تعزيز اهتمام الجماعات غير المتخصصة بقضايا حقوق الانسان. وهي ذات أهمية استثنائية في أنشطة الاعلام الموجهة لجماعات قليلة الامام بالقراءة والكتابة. وبالإضافة الى ذلك، فهي ذات قيمة كبيرة للمنظمات الوطنية غير الحكومية لاستخدامها في أغراض التدريب. ويجري اتخاذ الترتيبات لاذاعة برامج قصيرة بشأن حقوق الانسان في محطات الاذاعة الوطنية.

٧ - كما سيجري إنتاج مواد إعلامية بشأن قضايا محددة في مجال حقوق الانسان و/أو موجهة لجماعات معينة، تشمل مجموعات مواد إعلامية لممثلي وسائط الاعلام، ومواد تدريبية لموظفي إنفاذ القوانين، وأعضاء السلك القضائي وموظفي الشؤون الصحية والجماعات الأخرى ذات الصلة.

٨ - وسيواصل المركز ترجمته الى اللغة الخميرية صكوك حقوق الانسان الدولية والعديد من منشورات المركز، مثل سلسلة صحائف وقائع حقوق الانسان ودليل الأمم المتحدة بشأن التزامات الإبلاغ. ويجري استكمال وإعادة طبع مجموعة الصكوك الدولية التي سبق نشرها باللغة الخميرية. ويجري تنفيذ بعض هذه الأنشطة عن طريق منظمة محلية غير حكومية سبق لها الاشتراك في مهام مماثلة في الفترة الانتقالية. وسيجري إشراك هيئات محلية أخرى مختصة في تطوير هذا البرنامج.

٩ - ومن المتوخى أيضا في برنامج الاعلام التابع للمركز إنشاء مركز لوثائق حقوق الانسان يكون مفتوحا للجمهور، تتوفر فيه وثائق الأمم المتحدة الرسمية ومنشورات حقوق الانسان وغيرها من المطبوعات باللغة الخميرية ولغات أخرى. وسيطلب تنفيذ هذا المشروع تنظيم تدريب مسبق لاختصاصيين في مجال الوثائق وموظفين آخرين سيجري تكليفهم بالعمل في مكتب المركز بكمبوديا. ويجري حاليا إنشاء مركز مرجعي

صغير لمنشورات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنشورات حقوق الانسان الأخرى، في مبنى مكتب كمبوديا.

١٠ - ومن أهداف هذا العنصر من البرنامج إدخال حقوق الانسان في النظام التعليمي الرسمي بكمبوديا. ويتوقع تدريب مدرسين تمكيننا لهم من تناول قضايا حقوق الانسان في المدارس الابتدائية والثانوية. كما سينظم مركز حقوق الانسان دورات في مجال قانون حقوق الانسان بحضرها أساتذة وطلاب الجامعات. وقد يؤدي هذا في النهاية، متى توفرت الموارد البشرية المحلية جيدة التدريب، الى إنشاء كرسي أستاذية في مجال حقوق الانسان.

١١ - وسيجري إعداد مواد التدريس (باللغة الخميرية) لفائدة المدرسين والأطفال، بالتعاون الوثيق مع المنظمات المحلية غير الحكومية المتخصصة في هذا الميدان. وسيؤدي هذا الى تمكين المركز من اعداد مواد تستجيب لاحتياجات وإمكانات المجتمع الكمبودي الخاصة. ويمول مكتب كمبوديا حاليا منظمة محلية غير حكومية لوضع واعداد مقرر دراسي عن حقوق الانسان للمدارس الابتدائية والثانوية.

١٢ - ومن المتوخى أيضا إعداد كتاب دراسي لطلبة الجامعة باللغة الخميرية عن المعايير الدولية لحقوق الانسان والآلية الدولية لحماية حقوق الانسان.

١٣ - وسيجري الإعداد أيضا لتحقيق التعليم الشعبي في مجال حقوق الانسان في محيطات غير رسمية. ومن المتوخى بصفة خاصة خلق الوعي لدى الجمهور ككل بعموم قضايا حقوق الانسان، وبدور المشاركة الشعبية، والعملية الانتقالية والتنظيم الديمقراطي للمجتمع. وسيجري اعداد مواد مناسبة لمختلف مستويات الامام بالقراءة والكتابة لدى المجموعات المستهدفة.

١٤ - ولقد ساعد مكتب كمبوديا في تخطيط احتفالات اليوم الدولي لحقوق الانسان في كمبوديا بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لاصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبهذه المناسبة، أنشأ المركز مقصورة إعلامية ووزع مواد إعلامية على الجمهور شملت ملصقات ومطبوعات. وفي هذا الصدد، قدمت ١٤ منظمة كمبودية غير حكومية الى مركز حقوق الانسان جائزة لحقوق الانسان، اعترافا له بالجهود التي بذلها لانشاء مكتب كمبوديا وأهمية العمل الذي يقوم به المكتب في البلد.

٢ - تقديم المساعدة الى حكومة كمبوديا، بناء على طلبها، للوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الانسان التي انضمت اليها حديثا، بما في ذلك إعداد التقارير للجان الرصد المختصة

١٥ - من العناصر الحاسمة في برنامج المركز تقديم مساعدات محددة الى الحكومة في مجال إعداد التقارير المطلوبة للهيئات التعاهدية لحقوق الانسان. وقدم المركز بالفعل المساعدة لاشتراك ثلاثة موظفين كمبوديين من وزارة الخارجية ووزارة العدل في دورة تدريبية بشأن التزامات الابلاغ نظمت في جنيف في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

١٦ - وبالإضافة الى ذلك، عقدت في فنوم بنه في شباط/فبراير ١٩٩٤ حلقة دراسية لكبار الموظفين لمناقشة اجراءات الابلاغ. وأصدر المشاركون في الحلقة بيانا يوصي بإنشاء لجنة وزارية لتنسيق اعداد التقارير. ولمساعدة السلطات الوطنية في الوفاء بالتزاماتها التعاهدية بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان، بدأ مكتب كمبوديا عملية ترجمة "دليل الأمم المتحدة بشأن التزامات الابلاغ" الى اللغة الخميرية.

١٧ - كما ستتحقق القدرة الداخلية اللازمة الطويلة الأجل في هذا الميدان بتوفير خبراء دوليين يعملون في البلد مع الوزارات المختصة.

١٨ - وربما يقدم المركز أيضا مساعدته الى الحكومة لوضع خطة عمل وطنية لتعيين التدابير التي ينبغي للحكومة اتخاذها لتحسين تعزيز حقوق الانسان وحمايتها في البلد.

٣ - تقديم المساعدة في مجال وضع وتنفيذ التشريعات المتعلقة بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها

١٩ - يعاون المركز بالفعل حكومة كمبوديا في إعداد وتنفيذ القوانين الوطنية المتصلة بقضايا حقوق الانسان، ضمانا لامثالها المعايير الدولية لحقوق الانسان. وبخاصة، يقدم المركز مشورته بشأن قانون الصحافة، وقوانين الاجراءات الجنائية، والقوانين المتعلقة بالمظاهرات وقوانين الهجرة. ومن مجالات المساعدة الأخرى التي يمكن التفكير فيها، القانون المدني، وتشريعات السجن وأنظمة السجون، والتنظيم التشريعي للأراضي، والمواطنة، والهجرة، والأسرة وأية مجالات أخرى تطلبها الحكومة.

٢٠ - وقد نظم مكتب كمبوديا وأدار حلقة دراسية استمرت يومين عن التوسط في منازعات الأراضي يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، حضرها أكثر من ٣٠ مشاركا.

٤ - تقديم الدعم لجماعات حقوق الانسان المخلصة في كمبوديا

٢١ - ستأخذ المساعدة المقدمة للمنظمات الكمبودية غير الحكومية وغيرها من مكونات المجتمع المدني الهامة أشكالاً مختلفة.

٢٢ - فيوفر التدريب لرابطات حقوق الانسان المحلية فيما يتعلق باختصاصات واجراءات آليات الأمم المتحدة القائمة لرصد حقوق الانسان وكيفية استخدامها للإسهام في تحقيق الحماية الفعالة لحقوق الانسان، كما توفر المعلومات والوثائق ذات الصلة. وعقدت حلقة عمل بشأن هذه القضايا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ وستعقبها حلقات أخرى. وعقدت حلقة دراسية عن "حقوق الانسان والتنمية" في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤.

٢٣ - ويجري تقديم المساعدة التقنية لمنظمة دولية غير حكومية لوضع مقرر دراسي في موضوع حقوق الانسان يمكن استخدامه في تدريب المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والمحلية، حتى تتمكن من إدراج مفاهيم حقوق الانسان ضمن برامج التطوير والتدريب.

٢٤ - كما يعمل مكتب كمبوديا مع المنظمات غير الحكومية لمعاونتها على فهم بعض القضايا المتعلقة بإقامة العدل، وذلك لتعزيز الوعي العام والمساعدة في تكوين رأي عام مستنير بشأن طبيعة الاصلاحات في ميدان إقامة العدل المتوقع تنفيذها في كمبوديا. ونظمت لهذا الغرض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ حلقة دراسية بشأن مختلف جوانب إقامة العدل.

٢٥ - وسيقدم الدعم للمنظمات المحلية غير الحكومية لمعاونتها في تنفيذ برامجها. وستعطي الأولوية لمجالات النشاط ذات الصلة باحتياجات حقوق الانسان العاجلة بوجه خاص في كمبوديا، مثل وضع البرامج للمرأة، والأطفال، والأقليات، والمعوقين، وتدريب المنظمات غير الحكومية على تقنيات الرصد. وثمة مجال آخر هو تقديم الدعم لبرنامج المساعدة على تحمل الصدمات، لمعاونة الجماعات المحلية على مواجهة حالات الصدمات الناجمة عن الاساءة لحقوق الانسان ولمساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الانسان. كما ستبذل الجهود لتعزيز أو اصر المنظمات المحلية غير الحكومية مع المنظمات الدولية وقدرة هذه المنظمات على العمل معا ضمن شبكة واحدة، وبخاصة في المنطقة الآسيوية. وسعيا لأداء هذه الأنشطة بصورة أكثر فعالية، يرمي المركز الى انشاء شبكة من موظفي حقوق الانسان في مقاطعات كمبوديا كلها وعددها ٢١ مقاطعة. وستكون المهمة الأساسية لهؤلاء الموظفين تقديم خدمات الدعم والتدريب والإعلام الى المجتمعات المحلية، والى المنظمات غير الحكومية خاصة، فبدونها سيعمل كل منها بمعزل عن غيره.

٢٦ - وبالإضافة الى ذلك، ستنفذ بالتعاون الوثيق مع المنظمات المحلية غير الحكومية جوانب عديدة من برنامج المركز في مجالي التعليم والاعلام.

٥ - المساهمة في إنشاء و/أو دعم المؤسسات الوطنية  
لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها

٢٧ - يجري تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للجنة حقوق الانسان المنشأة حديثا التابعة للجمعية الوطنية. وتشمل المساعدة جملة مجالات، منها اعداد ولاية اللجنة ونظامها الداخلي وكذلك اعداد المبادئ التوجيهية لتلقي وبحث شكاوى انتهاكات حقوق الانسان والرد عليها.

٢٨ - وتقدم المساعدة أيضا الى اللجنة المعنية بالتشريع في الجمعية الوطنية لمعاونتها في صياغة ولايتها. كما دعت تلك اللجنة مكتب كمبوديا لتقديم مشورته بشأن طرائق تنفيذ ولايتها. وفيما بعد، ساعد مكتب كمبوديا في انشاء مكتب للصياغة القانونية يتبع اللجنة.

٢٩ - وفي الوقت الذي تستمر فيه هذه الأنشطة، سيجري تنظيم أشكال أخرى للمساعدة من بينها عقد حلقات دراسية لأعضاء الجمعية الوطنية بشأن إدراج معايير حقوق الانسان في التشريع الوطني.

٣٠ - ومن المتوخى أيضا تقديم المساعدة لإنشاء مؤسسة وطنية تكون مسؤولة بالتحديد عن تعزيز حقوق الانسان وحمايتها (لجنة وطنية/أمانة مظالم)، بما في ذلك المساعدة في اختيار أفضل نموذج على ضوء الظروف الوطنية لكمبوديا واطارها القانوني والاجتماعي - الثقافي والسياسي.

٦ - المساعدة في تدريب الأشخاص المسؤولين عن إقامة العدل

٣١ - ستتاح للمحاكم الكمبودية على جميع المستويات (المحكمة العليا، محكمة الاستئناف، المحاكم البلدية) فرصة الاستفادة من خبرة القضاة في البلدان التي استطاعت تكوين هيئات قضائية مستقلة الطابع. ومن المتوخى أن تتاح الفرصة لعدد من القضاة، والأفضل أن يكونوا من المنظمات الآسيوية، لقضاء ثلاثة أشهر يعملون خلالها مع القضاة الكمبوديين مباشرة (ناصحون قضائيون). ويجري، كلما أمكن ذلك، إشراك القضاة الكمبوديين الذين يعيشون في الخارج في هذه الأنشطة. وسيفيد ذلك في تجنب الحاجة الى الترجمة الشفوية والتهيئة الثقافية، بما يسمح باتصال مباشر أكثر (بما في ذلك شرح المفاهيم والمصطلحات القانونية) بين المدربين والمتدربين.

٣٢ - ويتولى المركز، بما في ذلك بالتعاون مع "المدرسة الملكية للإدارة" في كمبوديا، تنظيم تدريب متخصص على مبادئ استقلال القضاء وحياده، وعدالة المحاكمات وجوانب حقوق الانسان الأخرى من إقامة العدل. وسيجري تدريب ممثلي الادعاء، بغية الأخذ بصورة فعالة في نظام العدالة الكمبودي بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بدور المدعين العامين.

٣٣ - وفي هذا الصدد، نظم مكتب كمبوديا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ حلقة دراسية عن إقامة العدل للتعرف على المشاكل الرئيسية المتصلة بتنفيذ القانون الجنائي، مع الاشارة بوجه خاص الى التنسيق بين الشرطة والمحاكم. وكان من بين المشاركين موظفون كبار من وزارة الداخلية، وقضاة ومدعون عامون رشحتهم وزارة العدل، بمن فيهم رئيس قضاة المحكمة العليا، وأعضاء من البرلمان كان من بينهم رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة للجمعية الوطنية.

٣٤ - ومن المتوخى كذلك الحاق عدد من القضاة والمدعين الكمبوديين بصفة مؤقتة (لمدة شهرين تقريبا) لدى مؤسسات مناظرة في نظم قضائية أخرى. وستعطى الأفضلية للالحاق بالبلدان الآسيوية. وبهذا سيكون بوسع الأشخاص المختارين ملاحظة طريقة عمل زملائهم الأجانب عن كثب واكتساب خبرة مقارنة مباشرة. وسيكون من الأيسر التعرف على أوجه الاختلاف والقصور وفهم أهمية الاصلاح فهما أفضل على مستوى عملي.

٣٥ - وسيوفر التدريب لحماية حقوق الانسان والمساعدتين القانونيين العاملين في هذا المجال، بغية استكمال جهد المحامين القلائل الموجودين في البلد. وقد أقام مكتب كمبوديا علاقة منتظمة مع "رابطة الحماية الكمبودية" لمعاونتهم على الاداء الفعال لمهامهم في المحاكم. وبالإضافة الى ذلك، عقدت حلقة دراسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ لتعيين ومناقشة الحلول المناسبة للمشاكل الرئيسية التي يواجهها حماة حقوق الانسان في آداء عملهم.

٣٦ - وستزود المحاكم بوثائق ومطبوعات عن حقوق الانسان الدولية، بما فيها ما يتعلق بالفقه القانوني لهيئات حقوق الانسان.

٣٧ - وستقدم المساعدة لتعزيز كلية الحقوق بتزويدها بالوثائق، وباتاحة امكانيات التدريب لاساتذة وطلاب الحقوق، وتقديم المنح الدراسية لمواصلة طلاب كمبوديا المؤهلين دراساتهم القانونية.

٣٨ - وسينظم المركز تدريبا متخصصا عن دور الشرطة في الدولة، وعن المعايير الدولية لسلامة معاملة السجناء والمعتقلين، وعن جوانب حقوق الانسان الأخرى لاقامة العدل. كما ستقدم خدمات استشارية لاصلاح تشريعات وأنظمة السجون.

٣٩ - ويجري أيضا تنظيم سلسلة من برامج التدريب في إطار النظام القضائي الجنائي، وبخاصة في مجالات اصلاح الشرطة والسجون، يحضرها موظفون من وزارة العدل ووزارة الداخلية. وسيجري تنفيذ برنامج للتشاور والتدريب على صعيد البلد بأكمله في ١٣ سجنا في الفترة من آذار/مارس الى تموز/يوليه ١٩٩٤. وسيعقب ذلك تنظيم حلقة دراسية عن اصلاح نظام السجون. وستعقد عملية تشاور وتدريب مماثلة تعنى بنظام الشرطة. وقد تلقى عدد من المنظمات المحلية غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الانسان

إذنا بتدريب الشرطة، وينظم مكتب كمبوديا التابع لمركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان برنامجا تدريبيا مدته ثمانية أيام لهذه المجموعات لمساعدتها في عملها.

٤٠ - ومن أجل بناء هياكل وطنية تستطيع في المدى الطويل ضمان حماية حقوق الانسان في البلد، ربما يتجه المركز الى مساعدة الحكومة على إنشاء معهد للعدالة الجنائية، يكون مسؤولا عن وضع وتنفيذ برامج البحث والتدريب في مجال حقوق الانسان للشرطة وموظفي السجون. وسيتولى ادارة المعهد مدربون كمبوديون.

#### باء - أنشطة الممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في كمبوديا

٤١ - في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، عين الأمين العام القاضي مايكل كيربي ممثلا خاصا له بشأن حقوق الانسان في كمبوديا.

٤٢ - وبعد تعيينه بفترة قصيرة، عقد الممثل الخاص مشاورات في جنيف بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ مع موظفي مركز حقوق الانسان، وتم الاتفاق على برنامج أنشطة لعام ١٩٩٤. وفي وقت لاحق، قدم القاضي كيربي، بناء على ما طلبته لجنة حقوق الانسان في قرارها ٦/١٩٩٣، تقريرا الى الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (الوثيقة A/48/762).

٤٣ - وفي جنيف، في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، عقد الممثل الخاص اجتماعا تمهيديا مع ممثلي الدول الأعضاء. كما التقى بممثلي عدد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية التي لها مكاتب أو برامج في كمبوديا. واجتمع أيضا مع ممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تهتم بمتابعة تطورات حالة حقوق الانسان في كمبوديا قبل الفترة الانتقالية وأثناءها وبعدها، وأو تخطط لتنفيذ أنشطة في البلد. وأثناء زيارة الممثل الخاص لباريس، التقى بممثلين للحكومة الفرنسية.

٤٤ - وفي الفترة من ٢١ الى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، زار الممثل الخاص كمبوديا والتقى برئيسي الوزراء، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية والتعاون، ووزيري الداخلية ونائبهما، ووزير العدل، ووزير الدفاع، ووزير التعليم، ووزير الاعلام، وذلك لمناقشة مهمته وولايته، وبرنامج أنشطة مركز حقوق الانسان في كمبوديا، فضلا عن حالة حقوق الانسان في البلد.

٤٥ - واجتمع الممثل الخاص مع أعضاء لجنة حقوق الانسان التابعة للجمعية الوطنية وكذلك مع رئيس محكمة فنوم بنه البلدية. وزار المحكمة وسجنا في منطقة بتمبانغ وأجرى مناقشات مع مسؤولي وأعضاء المنظمات غير الحكومية هناك. وزار الممثل الخاص كلية الحقوق والاقتصاد التابعة لجامعة فنوم بنه وقام بجولة في مستشفى الملك سيهانوك في فنوم بنه.



٤٦ - واستمع لمجموعة ممثلي منظمات حقوق الانسان الكمبودية، والتقى على انفراد ببعض قادة هذه المنظمات.

٤٧ - وأثناء البعثة، عقد اجتماع مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في كمبوديا لمناقشة حالة حقوق الانسان بوضعها الراهن وأنشطة تلك المنظمات في هذا المجال. كما التقى الممثل الخاص رسميا وبصورة غير رسمية بممثلي الأوساط الدبلوماسية.

٤٨ - وفي بانكوك، عقد الممثل الخاص اجتماعات مع نائب مدير ادارة المنظمات الدولية ومدير ادارة آسيا والمحيط الهادئ بوزارة الخارجية لمملكة تايلند.

٤٩ - وقدم الممثل الخاص تقريراً عن حالة حقوق الانسان في كمبوديا، بناء على طلب لجنة حقوق الانسان في قرارها ٦/١٩٩٣، وذلك الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الخمسين (شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٤).

٥٠ - وقدم مكتب كمبوديا دعمه الموضوعي والتنظيمي للممثل الخاص أثناء بعثته الى كمبوديا. كما قدم موظفو مركز حقوق الانسان في جنيف دعماً موضوعياً للمساعدة في اعداد تقرير الممثل الخاص.

٥١ - ومن المقرر تنفيذ بعثة الممثل الخاص القادمة الى كمبوديا في نهاية تموز/يولية ١٩٩٤ وتستمر لمدة ثلاثة أسابيع.

#### جيم - المشاورات مع الحكومة الكمبودية

٥٢ - في القرار ٦/١٩٩٣، طلبت لجنة حقوق الانسان من الأمين العام موافاة حكومة كمبوديا المنتخبة حديثاً بمحتويات قرارها والتماس موافقة الحكومة وتعاونها بغية تسهيل مهام الممثل الخاص ومركز حقوق الانسان في النهوض بولايتيهما.

٥٣ - وبعث الأمين العام المساعد لحقوق الانسان برسالتين مؤرختين ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الى رئيس الوزراء الأول للحكومة الملكية لكمبوديا ورئيس الوزراء الثاني لإبلاغهما بمحتويات القرار ٦/١٩٩٣ ولكي يلتزم، عملاً بالقرار، موافقة الحكومة وتعاونها لتسهيل مهمة الممثل الخاص ومركز حقوق الانسان في النهوض بولايتيهما.

٥٤ - وأحاط رئيس الوزراء الأول ورئيس الوزراء الثاني علماً بمحتويات قرار لجنة حقوق الانسان ٦/١٩٩٣ وأعربا عن دعم حكومة كمبوديا الملكية التام وتعاونها الكامل لتسهيل مهام الممثل الخاص للأمين العام ومركز حقوق الانسان في النهوض بولايتيهما.

٥٥ - وأكد وزير الإعلام من جديد، في بيانه أمام لجنة حقوق الانسان في ٢ آذار/مارس ١٩٩٤، دعم حكومة كمبوديا الملكية وتعاونها التامين. ورحب الوزير بوجود مركز حقوق الانسان في كمبوديا وقال إن كمبوديا بحاجة الى مساعدة المركز وتعاونه لتعزيز احترام حقوق الانسان وفهمها.

٥٦ - وتنظر الحكومة حاليا في مشروع نص قانوني يتعلق بتشغيل مكتب مركز حقوق الانسان في كمبوديا وتنفيذ برنامج للتعاون التقني في مجال حقوق الانسان.

٥٧ - وتصف مسودة النص العناصر المختلفة لبرنامج مركز حقوق الانسان في كمبوديا وتحدد مسؤوليات كل من الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا في تنفيذ هذا البرنامج. كما تتضمن عددا من الأحكام بشأن الترتيبات القانونية التي تنطبق على أنشطة المشروع، بما فيها امتيازات وحصانات الأشخاص الذين يشاركون، بأي صفة كانت، في أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان المشمولة بالاتفاق، والمطالبات ضد الأمم المتحدة، وتسوية المنازعات وغيرها.

#### دال - التكامل مع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى

٥٨ - منذ بدء العمليات يواصل المركز، اتصالاته مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في كمبوديا، ومنها اليونيسيف واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغية تنسيق برنامج أنشطته مع برامج هذه المنظمات في المجالات المتعلقة بحقوق الانسان. وقد عقدت اجتماعات مشتركة بين الوكالات في جنيف وفنوم بنه قبل وأثناء وبعد بعثة الممثل الخاص في كمبوديا، من أجل تبادل المعلومات عن البرامج المختلفة وتأمين تنسيقها الفعال. وفي فنوم بنه، قام تعاون مع اليونيسيف لوضع برامج مشتركة في ميدان حقوق الطفل والتزامات الإبلاغ في إطار اتفاقية حقوق الطفل، وفي ميدان التعليم وحرية التعبير والحقوق الثقافية؛ ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تولى تقديم الدعم السوقي والمالي والإداري الى المركز في مرحلة الانشاء. والمناقشات جارية لإدماج عناصر/ اعتبارات حقوق الانسان في برامج التنمية التي تنفذها الوكالات المختلفة في كمبوديا.

#### هاء - عبء العمل في مكتب كمبوديا

٥٩ - أُسندت الى مركز حقوق الانسان ولاية شاملة لمواصلة عدد من الأنشطة التي اضطلع بها عنصر حقوق الانسان من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، مثل إدارة وتنفيذ برامج تعليمية؛ والمساعدة في تدريب الأشخاص المسؤولين عن إقامة العدل؛ وتقديم الدعم لجماعات حقوق الانسان المخلصة في كمبوديا؛ وتنفيذ أنشطة جديدة مثل مساعدة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها بموجب صكوك حقوق الانسان التي انضمت إليها الحكومة مؤخرا، ومن هذه الالتزامات إعداد التقارير وتقديمها الى لجان الرصد المختصة (وكمبوديا طرف في ١١ صكا رئيسيا لحقوق الانسان)؛ والإسهام في إنشاء و/أو دعم المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان؛ والمساعدة في إعداد التشريعات لتعزيز وحماية حقوق الانسان.

٦٠ - وبالإضافة الى ذلك، يداوم مكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الانسان اتصالاته بحكومة كمبوديا وشعبها بصورة منتظمة ويقوم بجمع المعلومات ذات الصلة عن حالة حقوق الانسان في كمبوديا.

٦١ - وكان يعمل بعنصر حقوق الانسان من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ٩٣ موظفا، منهم ٢٠ موظفا لحقوق الانسان الأقاليميين يعملون في الأقاليم؛ و ١١ موظفا من الفئة الفنية يعملون في فنوم بنه؛ و ٥ من متطوعي الأمم المتحدة؛ ومدربان للشرطة؛ و ٥ موظفين من فئة الخدمات العامة معينين دوليا و ٥٠ موظفا من نفس الفئة معينين محليا. ويقترح تعيين ٢٨ موظفا بمكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الانسان: (٨ موظفين من الفئة الفنية؛ وموظفان معينان دوليا من فئة الخدمات العامة، و ١٨ موظفا من نفس الفئة يعينون محليا).

٦٢ - كما يعتزم مكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الانسان توفير الدعم لإنشاء شبكة إقليمية من موظفي حقوق الانسان، وهؤلاء يتولون تنفيذ أنشطة تعزيز حقوق الانسان في الأقاليم. وتشمل هذه الأنشطة توفير المعلومات والتعليم والتدريب في مجال حقوق الانسان لموظفي الحكم المحلي، والشرطة، والعسكريين، وسلطات السجون والمحاكم، على أساس منتظم. وقد عقدت مناقشات مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة لهذا الغرض.

#### واو - الاحتياجات من الموارد

٦٣ - من أجل الاضطلاع بالولايات المسندة الى المركز في اطار الأهداف الواردة في قرار لجنة حقوق الانسان ٦/١٩٩٣، يلزم لمكتب كمبوديا التابع لمركز حقوق الانسان الإبقاء طوال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ على الوظائف الثماني من الفئة الفنية الواردة في التقديرات المنقحة الناشئة عن مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٤/١٩٩٣ (A/C.5/48/19)، الفقرات ٤٤-٥٢) وبيانها كالاتي:

(أ) رئيس المكتب (ف - ٥)، ويكون مسؤولا عن إدارة وتنسيق أنشطة المكتب والإشراف عليها؛ ومساعدة السلطات الكمبودية في وضع وتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية في مجال حقوق الانسان؛ وإقامة اتصالات مستمرة مع الحكومة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ ومساعدة الممثل الخاص للأمين العام؛ وتأمين التنسيق مع مركز حقوق الانسان في جنيف؛ وإدارة الصندوق الاستئماني لبرنامج تعليم حقوق الانسان في كمبوديا؛

(ب) مساعد رئيس المكتب (ف - ٣)، ويساعد الرئيس في جمع وتحليل المعلومات وإقامة قاعدة بيانات عن الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان في كمبوديا، وإعداد التقارير الدورية؛ وتنظيم زيارة الممثل الخاص الى كمبوديا، بما في ذلك ترتيب الاجتماعات والاتصالات مع السلطات الوطنية الكمبودية، والمؤسسات الوطنية، وممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ وإعداد تقارير دورية عن حالة حقوق الانسان لرئيس المكتب؛

(ج) المساعدة القانونية، موظف (ف - ٤)، ويكون مسؤولاً عن تقديم و/أو تسهيل تقديم المساعدة التقنية لوضع التشريعات، ولتعزيز إقامة العدل وإنشاء وتسيير المؤسسات الوطنية المختصة بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها؛ وتقديم المشورة القانونية للممثل الخاص للأمين العام ولرئيس المكتب؛ وموظف قانوني واحد (ف - ٣)، ويساعد في تقديم الخدمات الاستشارية في وضع التشريعات المحلية بما يتفق وأحكام الصكوك الدولية لحقوق الانسان؛ وإجراء تحليلات تشريعية مقارنة؛ وتحديد مجالات الإصلاح القانوني ومجالات مراجعة أو تطوير نصوص القوانين؛

(د) التدريب والإعلام والتعليم - رئيس وحدة (ف - ٤)، ويكون مسؤولاً عن إعداد وتوجيه وإدارة برامج التعليم والتدريب والإعلام في مجال حقوق الانسان؛ وتوفير العناصر الموضوعية والتنظيمية لتدريب موظفي الحكومة، وأعضاء الهيئة القضائية، والمحامين، والشرطة وموظفي السجون والعسكريين، وأعضاء المنظمات غير الحكومية؛ وتعزيز تعليم حقوق الانسان في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات؛ وتقديم المساعدة للحكومة الكمبودية في مجال إعداد التقارير التي تقدم الى هيئات الأمم المتحدة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الانسان. ويعاون رئيس الوحدة هذه موظف تعليم وموظف إعلام. موظف واحد (ف-٤) - ويكون مسؤولاً عن تنظيم اجتماعات إحاطة لموظفي الحكومة بشأن إجراءات الرصد بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الانسان؛ وتنسيق ترجمة منشورات الأمم المتحدة وصكوك حقوق الانسان الى اللغة المحلية؛ وتقديم الدعم الموضوعي والتقني للمنظمات الكمبودية غير الحكومية وفروع المنظمات الدولية في كمبوديا؛ وتقديم المساعدة الى المنظمات غير الحكومية في تنفيذ مشاريع حقوق الانسان؛ والتنسيق مع المنظمات المحلية والدولية غير الحكومية واجراء ترتيبات الاحاطة وتقديم المعلومات والوثائق. وموظف واحد (ف-٣) - ويكون مسؤولاً عن تقديم الدعم الموضوعي لوضع برامج التعليم والتدريب؛ والمساعدة في، وتنظيم، تدريب موظفي الحكومة، وأفراد الشرطة، وموظفي السجون والعسكريين، في مجال حقوق الانسان؛ والمساعدة في تطوير تعليم حقوق الانسان في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات، فضلاً عن التعليم غير الرسمي؛ وإعداد، والإشراف على إعداد، مواد الإعلام المتعلقة بحقوق الانسان؛ والمساعدة في نشر مواد وسائط الإعلام المناسبة لكمبوديا؛ وإعداد النشرات الصحفية ومواد الإحاطة والتقارير؛ والاحتفاظ بمكتبة مراجع في مجال حقوق الانسان.

(هـ) الوحدة الادارية: موظف اداري (ف - ٤)، ويكون مسؤولاً عن الشؤون الادارية والمالية وشؤون الموظفين المتعلقة بالمكتب الميداني؛ ومسك الحسابات ورقابة المخزون؛ وادارة احتياجات النقل المتعلقة بالمكتب؛ وتنسيق الشؤون المالية والادارية في اطار الصندوق الاستئماني لبرنامج تعليم حقوق الانسان في كمبوديا؛ وتقديم المشورة المتعلقة بالميزانية والمشورة المالية لرئيس المكتب في ادارة الصندوق؛ وإعداد التقارير المالية للصندوق، والاتصال بمركز حقوق الانسان في جنيف ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بالشؤون الادارية والمالية وشؤون الموظفين؛

(و) وظيفتان من فئة الخدمات العامة بالتعيين الدولي و ١٨ وظيفة رتبة محلية بالتعيين المحلي، بما في ذلك ٦ موظفي سكرتارية، وموظف استقبال واحد، و ٥ مساعدين اداريين/كتبة، و ٥ مترجمين

تحريريين/مترجمين شفويين، و ٢ سائق؛ واقترحت في البداية ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (٥ وظائف دولية و ٦ وظائف تعيين محلي). ومن واقع خبرة الشهور الماضية، ينبغي خفض وظائف التعيين الدولي في فئة الخدمات العامة من ٥ الى ٢ في حين تزيد وظائف التعيين المحلي في هذه الفئة من ٦ الى ١٨.

#### بنود أخرى غير الوظائف

(ز) ينبغي أيضا إتاحة اعتمادات لتغطية ٤ شهور عمل من الخبرة الاستشارية ينبغي إتاحتها للسلطات الوطنية فيما يتصل بوضع مشاريع القوانين المطلوب من الجمعية الوطنية اعتمادها؛

(ح) تلزم مساعدة مؤقتة لتأمين خدمات موظفين بعقود قصيرة الأجل أثناء الرحلات الميدانية.

(ط) تلزم أموال لتأمين سفر الممثل الخاص لتمكينه من السفر الى فنوم بنه والى جنيف لتقديم تقاريره الى لجنة حقوق الانسان، والى نيويورك لتقديم تقاريره الى الجمعية العامة. والممثل الخاص ليس من موظفي الأمم المتحدة ولا يتلقى أية مكافآت. ولكن تتولى المنظمة تغطية نفقات سفره، عندما يسافر بصفته ممثلا خاصا.

(ك) سفر الموظفين الذين مقرهم فنوم بنه داخل كمبوديا لتنفيذ أنشطة حقوق الانسان في البلد. وفنوم بنه هي مقر كامل مجموعة موظفي مكتب كمبوديا. ويحتاج التنفيذ الفعال لولاية المركز في كمبوديا لأنشطة معاونة كثيرة من أجل تطوير تعزيز وحماية حقوق الانسان في أقاليم كمبوديا كلها. وتشمل هذه الأنشطة عمليات التدريب وإتاحة إمكانية التعليم والاعلام على الصعيد الاقليمي؛

(ل) كما تلزم اعتمادات لسفر الموظفين الميدانيين للمشاركة في اجتماعات جمع الأموال لكمبوديا التي تعقد خارج البلد؛

٦٤ - وفيما يلي بيان احتياجات مكتب كمبوديا من حيث التطوير الآلي (بما في ذلك حلقة الربط مع مركز حقوق الانسان في جنيف)، ومعدات الاتصال والنقل:

#### معدات التطوير الآلي

٢٠ حاسوبا مكتبيا، شاملة البرامج والطابعات؛ ٢ حاسوب خفيف؛ وحدة حاسوب موزع لشبكة محلية؛ ١ آلة نسخ فوتوغرافي؛

#### معدات اتصال ومعدات أخرى

١ آلة فاكس؛ ٢ هاتف قابل للحمل؛ ١٢ جهاز اتصال لاسلكي محمول باليد؛ ١ مولد؛ أثاث مكتبي.

معدات النقل

٧ مركبات.

٦٥ - تم الحصول على البنود التالية من سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا: ٧ مركبات؛ ١٥ حاسوبا مكتبيا وطابعة، ٢ حاسوب خفيف؛ ١ آلة نسخ فوتوغرافي، ١ آلة فاكس، ١ مولد، وبعض الأثاث المكتبي.

أماكن العمل والحييز المكتبي

٦٦ - ستلزم أموال لاستئجار حييز مكتبي وأيضا لأغراض الصيانة، والمرافق، والاتصالات، واللوازم ومصروفات التشغيل الأخرى كما هو مبين بالتفصيل أدناه ولا تقدم أماكن عمل بالمجان.

٦٧ - وتقدر التكاليف الكلية بمبلغ ١٠٠ ٣٨٤ ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وفيما يلي بيان تفاصيل هذه الاحتياجات.

بدولارات الولاياتالمتحدةالوظائف

٢٣٠ ٦٠٠	١ ف - ٥
٧٨٨ ٠٠٠	٤ ف - ٤
٥٠٠ ٦٠٠	٣ ف - ٣
٣١٠ ٠٠٠	٢٠ وظيفة فئة خدمات عامة
	<u>المساعدة المؤقتة العامة</u>
١٠ ٠٠٠	٢٠ شهر عمل
٤٠ ٤٠٠	<u>الخبراء الاستشاريون (٤ أشهر عمل)</u>
٦١ ٦٠٠	سفر الممثل الخاص
	'١' ٢ رحلة ذهابا وإيابا سيدني/نيويورك، لتقديم
١٦ ٤٠٠	تقارير الى الجمعية العامة (٥ أيام عمل لكل)
	'٢' ٢ رحلة ذهابا وإيابا سيدني/جنيف، لتقديم
١٣ ٦٠٠	تقارير الى لجنة حقوق الانسان (٥ أيام عمل لكل)
	'٣' ٤ رحلات ذهابا وإيابا سيدني/فنونم بنه
٢٢ ٦٠٠	(١٠ أيام عمل لكل)
	'٤' ٢ رحلة ذهابا وإيابا في المنطقة لاجراء
٩ ٠٠٠	مشاورات (٥ أيام عمل لكل)
٩٦ ١٠٠	<u>سفر الموظفين</u>
	'١' <u>سفر الموظفين داخل كمبوديا</u>
٢٠ ٠٠٠	٢ رحلة شهريا، موظف واحد (٥ أيام عمل لكل)
	'٢' <u>سفر الموظفين خارج كمبوديا</u>
	٤ رحلات ذهابا وإيابا جنيف/فنونم بنه لموظف واحد
٢٤ ٠٠٠	يصحب الممثل الخاص (١٠ أيام عمل لكل)
	٢ رحلة ذهابا وإيابا جنيف/نيويورك لموظف واحد
٧ ٧٠٠	يصحب الممثل الخاص (٥ أيام عمل لكل)
	٢ رحلة ذهابا وإيابا لموظف واحد للاشتراك في
٨ ٤٠٠	اجتماعات جمع الأموال (٣ أيام عمل لكل)

بدولارات الولايات  
المتحدة

الوظائف

٦ رحلات ذهابا وإيابا فنوم بنه/جنيف أو جنيف/فنوم بنه لموظف واحد لاجراء مشاورات في المركز أو في فنوم بنه (٥ أيام عمل لكل)

٣٦ ٠٠٠

٢٤٧ ٠٠٠

مصروفات التشغيل العامة

يقدر وجود حاجة لمبلغ ٢٤٧ ٠٠٠ دولار، منها لتغطية تكاليف استئجار أماكن العمل وصيانتها (٧٢ ٠٠٠ دولار)، والمرافق (٤٠ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٩٦ ٠٠٠ دولار)، وصيانة المركبات (٢٤ ٠٠٠ دولار)، وخدمات متنوعة (١٥ ٠٠٠ دولار).

٤٠ ٠٠٠

اللوازم والمواد

لوازم المكاتب، والاستنساخ، والمكتبة، وتجهيز البيانات، والتدريب

٥٩ ٨٠٠

اقتناء الأثاث والمعدات

١٠ ٠٠٠

١ - أثاث اضافي للمكاتب

٢ - معدات التجهيز الالكتروني للبيانات

٢٠ ٠٠٠

٥ حواسيب بالبرامج والطابعات والتوايح

١٠ ٠٠٠

١ وحدة حاسوب موزع لشبكة محلية

٣ - معدات الاتصالات

٣ ٢٠٠

٢ جهاز هاتف قابل للحمل

١٢ ٦٠٠

١٢ جهاز اتصال محمول باليد

٤ - معدات أخرى

٤ ٠٠٠

معدات الاسعاف والأمن والنقل

٢ ٣٨٤ ١٠٠

المجموع الكلي



٦٨ - وبالإضافة الى ذلك، من المقدر أن تكون هناك حاجة لمبلغ ٢٠٠ ٣٣٨ دولار تحت الباب ٢٨ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) يقابله مبلغ بنفس القيمة تحت باب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين).

٦٩ - وكما ذكر آنفا، فقد رصد اعتماد قدره ٥٥٠ ٠٠٠ دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ تحت الباب ٢١ (حقوق الانسان) لتغطية الاحتياجات المتعلقة باستمرار وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان في كمبوديا. وبناء عليه، من المقدر أن تنشأ حاجة إضافية بمبلغ ١٠٠ ٨٣٤ دولار تحت الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، سيلزم مبلغ ٢٠٠ ٣٣٨ دولار تحت الباب ٢٨ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين)، يقابله مبلغ بنفس القيمة تحت باب الإيرادات ١ (الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين).

- - - - -